عرض لكتاب: العدالة الإجتماعية والنماذج التنموية
مع اهتمام خاص بحالة مصر:*

عرض وتحليل: أ.د. خضر أبو قورة**

أولا: ثمة قضية منهجيه قد تبدو فى نظر الكثيرين إجرائية بينما يراها صاحب هذه السطور فى غاية الأهمية وهى ببساطة ووضوح شديدين. تنحصر فى أمرين إثنين- هل نتعامل مع ذلك المؤلف كما جرت عليه العادة المتبعة فى عرض الكتب فى العديد او الكثير فى بعض المجلات العلميه والدوريات المتخصصة عربياً وأجنبياً؟ أم نلتزم بالاستفادة من الجديد والمفيد من ثمار موجات التجديد والحداثة التى بدأت فى بداية عقد الثمانينات فى القرن العشرين المنصرف وبدأت آثارها الطيبة فى الظهور فى النصف الأول من العقد الأول فى القرن الجديد الواحد والعشرين أى بعد ربع قرن على مولدها. ونقصد بها الثوره العلمية والتحديثات فى مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية "علوم الاجتماع، الاقتصاد، علم النفس، السياسة، الآنتروبولوجيا، وخاصة تلك التى جرت فى كل من الاجتماع النقدى la sociologicritique وسيولوجيا العلوم. مما نتج عنه أن تتداخل فيه تلك العلوم بعضها مع البعض الآخر.؟ أما الثانى وهو عنوان الكتاب المركب من الوزن الثقيل. وإن كان الشكل يقول غير ذلك للعديد من الأسباب، فالعدالة الاجتماعيه، وهى الشق الأول فى العنوان تنتمى إلى باقة مركبه من فروع علم الاجتماع وهى فى مجملها علم إجتماع القيم، علم الإجتماع الأخلاقى، القياس الاجتماعى .....إلخ. أما الشق الثانى فينتمى إلى بعض فروع علم الاقتصاد

* المؤلف: أ.د ابراهيم العيسوى الأستاذ المتفرغ بمعهد التخطيط القومى، الناشر المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر: ٢٠١٤.

** أستاذ علم الاجتماع بمعهد التخطيط القومى.

وهى فى مجملها اقتصاديات التنمية، البحث التنموى، أشكال التنمية ومعاييرها، القياس الاقتصادى، هذا إلى جانب العلاقه الوثيقه بين التنمية وكلٍ من الضرائب والمحاسبه، النقود والبنوك هذا فضلاً عن الاقتصاد الزراعى والاقتصاد الصناعى. ولا يمكن التغاضى أو اهمال ما يمكن أن نسميه ملحق العنوان المتمثل فى "مع إهتمام خاص بحالة مصر وثورتها".

وبعيداً عن الحقل الدلالى للمصطلح التكميلى من حيث الالتباس العلمى، والنحو، والصرف، وبنية اللغه مما يخرجنا عن جوهر الموضوع والسياق شكلاً ومضموناً، لكونها ذات أهمية كبيره، والإشارة إليها تنبع من حرص صاحب تلك السطور على التكامل المنهجى فى الطرح والعرض. وتلك قضيه أخرى والتنويه عنها أمر واجب.

إضافة إلى هذين البندين السابقين فإن الشق الثانى المشار إليه فى الفقره عاليه فيضم مجموعة من المباحث الهامه التى تطلعنا على حقيقتين:- أولاهما الحيرة الشديده حول الاشكاليه المعقده التى أصابت مصر- المجتمع، والوطن، والدولة خلال الأربعين سنة الماضيه وهى الانتقال من النموذج التنموى الطليعى والوطنى والجسور فى الفتره التى استغرقتها الخطه التنموية الأولى والثانيه ١٩٥٦/١٩٥٧ إلى ١٩٦٦/١٩٦٧ والتى تعثرت وتعطلت نتيجة العدوان الثلاثى من انجلترا, وفرنسا، وإسرائيل ثم حرب يونيو عام ١٩٦٧. تلك الحقبه التى صاحبت رؤيه شبه متكاملة عن النهضة التنموية والمستقبل. وما عبرت عنه من حاجات وتطلعات طال مداها لدى الطبقتين الدنيا والوسطى من جانب، ولهذه النخب الثقافية والسياسه من جانب آخر وذلك فى مناخ حقق طفره غير مسبوقة فى تاريخ مصر الحديث من الحراك الاجتماعى رغم التحديات العاصفه من الخارج والداخل وما تولد عنها من أسئلة قلقه عن المصير والمستقبل وعن سبل

نشدان التقدم التنموى. خاصه ما يتصل بمستويات تفاعل النخبه المثقفة مع ذلك المشروع النهضوى الطموح ومستوى ادراكها له، ومستوى الحوارات النقدية لموضوعات المشروع وكذلك مستوى الشعور بالمسئولية تجاهه.

ثم جاءت الحقبه الساداتية وما صاحبها من تحولات جذريه أشبه بالانقلاب على سابقتها حقبة يوليو ١٩٥٢ ومشروعها النهضوى التنموى، حيث جاء الانفتاح. وبدلاً من أن تكون القوى الحضارية التنموية رقيباً على قوى (الأمر الواقع أو الوضع القائم حينئذ، وأن تمارس دور الناصح الأمين تارة، والموجه المرشد تارة أخرى، والمقاوم بعناصر القوة المجتمعية الشاملة المتكاملة حيناً ثالثاً. خاصة وأنها كانت تضم قوى قياديه من جوف النخب الأكثر ادراكاً ووعياً وصوابيه، لكن تم حصارها بتضييق الحصار، ثم الاعتقال (سبتمبر ١٩٨١) ثم جرى بعدها اغتيال الرئيس انور السادات ودخلت مصر بعدها منعطفاً جديداً فى كل شئ.

أهمل الكاتب والكتاب تناول الحركات الاجتماعية فى مصر قبل ثورة ٢٥ يناير التى عبرت عن حالات تجمع بين التوتر والقلق الاجتماعيين لدى بعض النقابات المهنية وحركات الاحتجاج لدى المجتمع الأهلى وحركات الإسلام السياسى المتباينة خاصة فى حقبتى السادات ومبارك. كيف مثلث ثورة ٢٥ يناير فى كل من عالم الواقع وكذلك فى التاريخ المصرى بل والتاريخ العالمى؟، بما يمكن وصفه "بالقطيعة التاريخية". بمعنى آخر فإن المتتبع فى أدبيات الكثير من الباحثين العرب وكذلك فى الغربين الأوربى والامريكى. التفرقة بين حقبة ما قبل الثورة وحقبة ما بعدها خاصة فى ضوء الانقلابات السياسية الكبرى التى حدثت فى كل من تونس وليبيا واليمن وسوريا مما اصطلح على تسيمته بثورات الربيع العربى.

قضية أخرى على جانب كبير من الأهميه وهى أن ما حدث فى مصر قبل الثورة وبعدها يمثل حالة أطلق عليها بعض الباحثين "الجديد فى علم الثورة" والذى يتناول بالتحليل عملية أخرى يسمونها "الاختيار الثورى وهو أحد المباحث الهامة فى الحركات الاجتماعية فى المجتمع القلق أو المجتمع المأزوم كما أن علم الثورة يقول لنا أنه فى الحالات التى تزداد فيها موجات القلق والغضب سواء بين النخبه على اختلاف اطيافها وأنواعها حينما يزداد الاستبداد السياسى وخرق حقوق الإنسان من جانب، ثم بروز حالات صارخه من الظلم الاجتماعى الفادح والذى لحق بالطبقتين السفلى أو الدنيا والوسطى فى عصر مبارك خاصة فى العقدين الأخرين من حكمه الذى جاوز الثلاثين عاما تكلس فيها كل شيئ.

بصورة أبسط وأوضح فإن. الثورات لاتنشأ فجأة، ولا تجرى لأسباب غامضة أو مجهوله. بل إنها عادة ما تكون حصيلة عمليات اجتماعية مركبه وحركات اجتماعية غاضبه يتفاعل داخلها أسباب سياسيه واجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية .

تساؤل على جانب كبير فى الأهمية وهو إغفال ذلك الحدث الكبير والذى جرى فى الثلاثين من يونيو ٢٠١٣، والذى يمكن القول أن هناك تفاعلات كثيرة اجتماعية، أخلاقية، ثقافية، سياسية واقتصادية تداخلت فى بلورة إرهاصات ومقدمات هذا الحدث الكبير، والذى يمكن القول كما جاء فى آيات الذكر الحكيم "إذا وقعت الواقعة، ليس لوقعتها كاذبه، خافضة رافعه" صدق الله العظيم. ثم ماذا بعد؟.بالرغم من أن كل ما جاء سابقاً هو وجهة نظرنا فى صلب القضية الأصلية وهى "العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها" وهو عنوان الكتاب، وداخل فى صلب القضية المنهجية الإجرائية السابق الإشارة إليها، لكن يطيب لنا الإشارة إلى أن الدكتور أبراهيم العيسوى قد أدار محركات مداركه المعرفيه والثقافية والنفسية فى التعامل مع القضيتين الهامتين موضوع الكتاب وهما العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية وما تحويه كل منهما من

إشكاليات عنكبوتيه فى علمى الاجتماع والاقتصاد وتوابعهما مستخدماً أدواته التلسكوبيه لرصد "الحقبات – جمع حقبه– التى أفرزتها عوالم – جمع عالم – السياسات الشيطانيه التى اخترعتها العولمه، وأعداء النماذج الحقيقية والناجحه فى الداخل والخارج حابساً أنفاس من أراد ويريد تلمس عملية خروج آمنه من غابة ترسبات هذه الحقبات على صعيد علوم النفس والاجتماع والاقتصاد والسياسه، وويلات العولمة، والعلاقات الدولية المعقده إقليمياً ودولياً، وحروب الطاقة والتقديس الأعمى للتكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات وتداعياتها المتشبعه، والأنانيات التى أفرزتها العولمة المتوحشه والمفرطه من الظلم والأنانيه بالاضافة إلى علامات تغير المناخ وآثاره على صعيد البيئة.

من كل ما سبق – وغيره كثير– يتضح أن المهمة صعبه بل وثقيله وتحتاج إلى ما يشبه الصبر الجميل والطويل إذا اجاز لنا استعادة مقولة سيدنا يعقوب عليه السلام " فصبر جميل" متساءلين هل لا تزال ثمة فرصة للوصول إلى حالة نسبيه من العدالة الاجتماعية الحقة والنموذج التنموى السليم والملائم لمصرنا العزيزه الخالدة مجتمعاً ودولة ...؟

ثانيا:

فى المقدمة أشار فيها الكتاب كيف أن قضية العدالة الاجتماعية، فرضت نفسها على أصعدة ثلاث: محلى وهو مصر وإقليمى وهو ليبيا واليمن وسوريا ؟ ولو راجع المؤلف هذه الفقرة فى حينها – أى تاريخها – لربما كان له رأى اخر بالنسبه إلى هذه الدول الثلاث وما جرى ولازال يجرى فيها حتى الآن. أما على الصعيد العام فالإشكاليه كانت قائمة قبل الأزمه المالية والاقتصادية العالميه وتفاقمت بعدها.

الفصل الأول: يتناول الكتاب كيف أن الظلم الاجتماعى كان دافعاً لاستمرار الأمل فى تحقيق مطلب العدالة الاجتماعية ثم تناول القضية على المستويين الإقليمى والعالمى.

أما الفصل الثانى: فعالج الكتاب قضايا مفاهميه بالتفصيل فى إحدى عشرة نقطة بداءً من علاقتها بالمساواة، وما هو مقبول منها وما هو دون ذلك ثم علاقة القضية الأصلية بحقوق الانسان، واشباع الحاجات وتكافؤ الفرص، الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بالعدل الاقتصادى، ثم الفقر، فالنظام الاجتماعى، فقضيه الحرية، ثم خرج بعد ذلك إلى العدالة بين الأجيال والعدالة البيئية. وأنهى ذلك الفصل بأن القضية ذات مفاهيم واسعه وأبعاد كثيرة ومتعددة.

وفى الفصل الثالث: الذى جاء فى أربع نقاط فعالج علاقة العدالة الاجتماعية بالنمو والتنمية، ثم تناول قضية الاولويات وما ثار حولها من جدال ثم علاقتها باستدامة التنمية، وما هو المفهوم التنموى المستدام المحقق للعدالة الاجتماعية ثم علاقتها بالمنظور الشامل للتنمية وهو الذى ينخز الارتقاء بمستويات التقدم.

وفى الفصل الرابع: أسماه المؤلف فى تعميق البحث عن النموذج التنموى الملائم وقد جاء فى ثلاثة بنود وهى النموذج المجرب والمتمثل فى الليبرالية الاقتصادية الجديدة (توافق واشنطتن) موضحا أوجه الخلل والقصور خاصه فى أسس النظرية والكثير من منطلقاته، ثم انتقل إلى عدد من النماذج التى أطلق عليها بأنها خالية من الجديد الذى يقدم بديلاً معقولاً لذلك لنموذج المجرب، وبعد ذلك انتقل إلى تقديم ما أسماه بالنماذج الواعده وهما على حد تعبيره نموذج التنمية البشرية والثانى نموذج التنمية المستقله.

أما الفصل الخامس: فعنوانه يبعث على حالة من الدهشة أو الاستغراب وهو (جدل النهايات وجدل البدايات). ويظهر هذا فى ماهية المقصود بتقديم الأولى (النهايات) على الثانيه (البدايات) وغموض إن لم يكن غياب الدلالة المنطقية لذلك. ويحوى ثلاثة بنود وهى ما أسماه نمو بلا عدالة أم غياب الإثنين ثم ما أطلق عليه حالة مصر بعد الثورة ومواجهه المأزق المزدوج والثالث سبل الخروج الآمن منه.

الفصل السادس: وعنوانه آفاق تحقيق العدالة الاجتماعية فى مصر بعد الثورة ويحوى ستة بنود وتتمثل فى ما أسماه: انجازات المرحلة الانتقالية الأولى واخفاقاتها، ميزان القوى السياسية عقب أول انتخابات نيابية بعد الثورة، انعكاسات غلبة التيار الإسلامى على النظام السياسي، ثم انعكاسات ذلك التيار على النظامين الاقتصادى والاجتماعى، والبند الخامس عن المرحلة الانتقالية الثانية ومأزق الانتقال الديمقراطى، والسادس الأخير عن سيناريوهات المستقبل ثم الملاحق عن مؤشرات اللامساواة والظلم الاجتماعى فى مصر، وعن الفقر واللامساواة فى الوطن العربى، وعن اتجاهات اللامساواة على الصعيد العالمى.

ثالثا:

تبقى الإشارة إلى أن الفصل السادس (الأخير) من هذا الكتاب لربما يكون من أعقد وأشق ما جاء فيه، وذلك لكثرة ما يتضمن من روئ ووجهات نظر مثيرة للجدل والخلاف من ناحية، كما أن بعضها الآخر اختلط فيه المعرفى بالأيدولوجى، بل ويتضمن مسائل لم تتبلور بعد فى عالم الواقع وتأخذ حالة الاستقرار بحيث تكون صالحة لإصدار أحكام قاطعة بشأنها. لكن الأمانة تقتضى التنوية أيضاً إلى أن مسائل أخرى فيها اجتهاد وجهد مشكورين. ولا يتسع المجال للدخول فى هذه التفاصيل، بالرغم من أهمية البعض منها. ولربما تتاح الفرص لأن تكون موضوعاً لحلقه نقاشية صغيرة، وذلك حتى يتسع نطاق الاستفادة.

الأمر الثانى وهو: ما أقدم علية المؤلف من تقديم ما أسماه (موجز الكتاب) فى الصدارة حتى قبيل المقدمة. ويبدو أنه قد أعده بعد أن كان قد أنجز تحرير الكتاب كاملاً، وذلك حتى يضمنها بعض الرؤى ووجهات النظر التى لم ترد فى فصول الكتاب سته. وينطبق على هذا الموجز والوارد فى سبع وأربعين صفحة، معظم أن لم يكن كل ما جاء فى الفقرة السابقة، ويزيد عليها أن كثيراً من حقائق الواقع المشاهد والملموس، بل والموثق تخالف إن لم تناقض ما ورد في هذا الموجز البالغ مجمله أكثر قليلاً من عشر حجم الكتاب (١٣% تقريبا). تتضح فيه مهارة وفطنة المؤلف حينما أجاد إدارة محركات خبراته واتساع مداركه العلمية والثقافية فى التعامل مع القضيتين الهامتين موضوع الكتاب (العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية) وما تحوية كل منهما من اشكاليات عنكبوتيه فى علمى الاجتماع والاقتصاد وفروعهما الكثيرة بل والمعقدة فى مباحثهما بما لا يتسع المجال للإفاضة فيه بالرغم من أهميته. أجاد المؤلف وأفاد حيناً، وتجاوز وأخطأ حيناً أخر فى أطروحات كثيرة خاصة فى الموجز الذى ورد فى صدر الكتاب،-٤٧- وذلك حينما استخدم أدواته التلسكوبية لرصد الحقب – جمع حقبة – التى أفرزتها عوالم -جمع عالم- السياسات الشيطانية التى اخترعتها العولمة وكانت العدالة الاجتماعية والتنمية من أبرز ضحاياها. وساعد على ذلك زبانية ووكلاء العولمة فى الخارج وهم كثر وكذلك من الداخل إذا أضفنا إلى ذلك أن موضوع الكتاب الرئيس وهو (العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية) يتصل أساسا بعلمى الاجتماع والاقتصاد وكذلك علمى النفس والسياسة لاتضحت صعوبة القضية وإشكاليتها خاصة فى ظل العلاقات الدولية الإقليمية المعقدة والمتشابكة.

يضاعف من هذا التعقيد حروب الطاقة، والتقديس الأعمى للتكنولوجيا، وثورة المعلومات والاتصالات وتداعياتها المتشعبة، والأنانيات التى أفرزتها العولمة المتوحشة والمفرطة فى الظلم والأنانية بل والتآمر، بالإضافة إلى تداعيات تغير المناخ وآثاره على البيئة، ومن ثم التنمية مما جعل التعامل مع الكتاب يحتاج إلى الصبر الجميل والطويل وتلمس خطى سيدنا يعقوب عليه السلام فى طلب الصبر الجميل.

يمكن القول أيضا أن هذا الموجز قد احتوى – وللأسف – على الكثير من التجاوزات فى الرؤي والأحكام التى أثبتت الوقائع المرئية والملموسة عدم دقتها إن لم يكن الخطأ في الأحكام والتشخيص. على سبيل المثال وليس الحصر ما ورد في ص ٥٥-٥٦ من مبالغات مفرطة في التشاؤم حيناً والخطأ حينا آخر. ولا يتسع لا المجال ولا المقام لتفنيد ذلك. وإذا كانت الأمور ذات الصلة بمصائر المجتمع والوطن والدولة تقاس بنتائجها، كما أنها لا تحدث في معامل للتجارب، ولا جماعات تعيش مغلقة على ذاتها وأفكارها ومصالحها وارتباطاتها الغامضة والمعقدة.

إن ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ثم ٣ يوليو من بعده كانت ثورة بامتياز ولم يكن انقلاباً عسكرياً، ولا أى وصف مما جاء في هذا الجزء من الكتاب بأى حال وفق منطوق ودلالات فقه الثورة، وعلم الثورة، وفعل الثورة . لقد أعادا للمجتمع المصرى وطنه، ودولته وبنيته بعد أن اجتازت مصرنا بتاريخها وتراثها الاجتماعى وضميرها الأخلاقى والنفسى والروحى الضارب بجذوره منذ فجر التاريخ والضمير والأديان. ليس هذا فقط بل هزمت مشاريع الاستعمار القديم والحديث وآخرها الشرق الأوسط الكبير والجديد بدءاً من برنارد لويس إلى هنرى كيسنجر إلى كونداليزا رايس، وصولاً إلى السيدة هيلارى كلينتون والسيد باراك أوباما.

لقد وضعت بعض الصفحات والفقرات الملح على الجرح، على الرغم من أن الكثير منها قد تم إندماله أو تم شفاؤه والباقى في الطريق بما يفتح أكثر من

نافذه، وباب وطريق إلى العدالة الإنسانيه، والاخلاقيه، والاجتماعية والتنمية المتكاملة المتسامية عن أى توصيف. والأحسن قادم في الطريق بمشيئة الله سبحانه.

إن المستقرئ لفقه وعلم الثورات الفرنسية، الروسية، الصينية، بموضوعية وهدوء النابعتين من أحكام التاريخ ودروسه وعبره. سوف يصل إلى النتيجة التى بلورها المفكر الفرنسى أندريه مالرو "وزير الثقافة مع الرئيس الراحل شارل ديجول" وهى أن الثائر الحق هو الذى يثور ليسقط الفساد ، ثم يهدأ ليبنى الأمجاد".